سياسة الجمعية التعاونية الزراعية التسويقية بالجوف

في

آليات الرقابة والإشراف على الجمعية

سياسة الجمعية التعاونية الزراعية التسويقية بالجوف في آليات الرقابة والإشراف على الجمعية

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.. أما بعد:

فقد أقر مجلس الإدارة في الجمعية التعاونية الزراعية التسويقية بالجوف في جلسته المنعقدة يوم الإثنين بتاريخ ١٤٤٣/٠٩/٠٣هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٤/٠٤م، سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية كما يلي :-

مقدمة :-

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تُعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق :-

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان :-

أولاً: الرقابة: وتشمل : التقارير الإدارية والمالية :-

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، **ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:**

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين للمدير التنفيذي سواء بصفة: يومية، أسبوعية ، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدير التنفيذي لمجلس الإدارة وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير قياس الأداء الوظيفي :** وتُعد بصفة سنوية من المدير التنفيذي للعاملين بالجمعية ، وتشمل قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل.. وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية بموجب نموذج لكل موظف ، ويعد تقرير المدير التنفيذي من قبل رئيس المجلس.

- **<u>التقرير الإعلامي والإداري والمالي الشهري</u>:** عن أعمال الجمعية ويقدمه المدير التنفيذي لمجلس الإدارة.
  - الموازنة السنوية لكل عام مالي وتعرض على مجلس الإدارة.
  - الميزانية السنوية الفعلية بنهاية كل عام وتعرض على مجلس الإدارة.
  - الشكاوى أو الملاحظات التي ترد لإدارة الجمعية من أي طرف سواء بالصندوق المخصص لذلك أو الموقع الالكتروني أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي.
  - تقرير المراجع القانوني الدوري والسنوي ويعرض على مجلس الإدارة.

ثانياً: المبادئ :-

أ. مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الإستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب. مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ج. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

د. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات :-

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.